اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 106

30 يناير– 4 فبراير 2012

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

دبي الـ 15 عالمياً في جاذبية الاستثمار العقاري

أظهرت نتائج مسح عالمي كُشِف عنها مؤخراً، ان إمارة دبي، أضحت الوجهة الأكثر جاذبية في الاستثمار العقاري، مقارنة بالعديد من منافساتها من المدن الأوروبية، والآسيوية . وطبقاً للمسح، والذي أجرته شركة الاستشارات العقارية المرموقة "نايت فرانك"، تم تصنيف دبي في المرتبة 15 عالمياً في مؤشر المدن الرئيسة العالمية، مبتعدةً بفارق كبير عن جنيف، وباريس، وكوالا لمبور، وشنغهاي، وسنغافورة . وقالت الشركة إنها تتوقع ظهور علامات إيجابية أكثر خلال العام الجاري في قطاع العقارات في دولة الإمارات ككل، وخصوصاً في ما يتعلق بالمساكن المنخفضة الأسعار، والمناخ الودي مع المستأجرين، والاستدامة . وأضافت ان العام المقبل، سيشهد زيادة ملموسة في معاملات العقارات، وبدعم أساسي من المشترين الأثرياء من الأفراد . ونقل التقرير، إن المقاييس التي تستهدف مكافحة تضخم أسعار العقارات، والتي اعتمدتها الحكومات الآسيوية، مقرونة مع الهواجس التي أفرزتها أزمة الديون السيادية في أوروبا، تمخضت عن مناخ عالمي يطغى عليه الحذر . واستطردت ان تفضيل المستثمرين الأفراد لقطاع العقارات، أكثر من المنتجات المالية الأخرى، يؤكد من جديد، ان العقارات ستصبح ملاذاً آمناً في 2012. وجاءت العاصمة الكينية نيروبي، في المركز الأول، كأفضل وجهة عالمية للاستثمار العقاري، وتلتها ميامي، وجاكارتا، ولندن، ثم موسكو. من جهة ثانية قال الموقع إن دبي، باتت الوجهة الشتوية المفضلة بالنسبة للسياح البريطانيين، بحسب نتائج مسح أجراه موقع "ديل جِكر" البريطاني، والذي توقع أن تشهد المدينة، والتي وصفتها بالرائعة، توافد أعداد متزايدة من البريطانيين مع توسعها في مطار دبي الدولي .

تعليق

قد يختلط على الكثير من المهتمين بالقطاع العقاري أنواع الاستثمار العقاري فالغالبية يعتقد أنها تجارة الأراضي فقط والبعض يعتقد أنها التطوير بالإنشاء ولكن في الواقع هي متنوعة وليست واحدة . إن مصطلح الاستثمار العقاري مصطلح شامل وجامع لثلاثة أنواع استثمار عقاري أساسية تدخل جميعها تحت مسمى الاستثمار العقاري وهي : 1. تجارة الأراضي والعقارات Properties Trading 2.التطوير العقاري Real Estates Development 3. والاستثمار في عقارات الدخل السنوي (Income Generating Assets) إن تلك الأنواع أعلاه هي أساس عمل أي مستثمر عقاري سواء كان مؤسسيا أو أفراديا ومن أهم ما يميزها عن بعضها هو درجة المخاطرة ومدة الاستثمار ونسبة العائد السنوي فالنوع الأول يمتاز بمخاطرة عالية ومدة قصيرة وعائد مرتفع ومثال على هذا النوع الاستثمار في الأراضي الخام والمضاربة في أسعارها وقد تصل أرباح هذا النوع من الاستثمار إلى أكثر من 200 % سنوياً في أوج نشاط السوق ، أما النوع الثاني فهو يمتاز بأنه متوسط المخاطرة ومتوسط المدة ومتوسط العائد ومثال على هذا النوع تطوير المشاريع بالتشديد وبناء المشاريع العقارية بجميع أنواع وحداتها وهذا النوع يعتبر متوسط المخاطر ومتوسط الربح والذي يصل إلى أكثر من 30% سنوياً ، وأما النوع الأخير فهو يمتاز بتدني المخاطرة ولكنه أيضاً متدني العوائد وطويل المدى ومثال على ذلك أن تقوم بشراء مبنى أو عقار مؤجر يدر دخلا سنويا وتصل العوائد السنوية فيه إلى أكثر من 7 % ولكن المخاطرة فيه قد لا تذكر. عزيزي القارئ إن التوجه للاستثمار بين تلك الأنواع من قبل المستثمرين يعتمد على أمرين هامين وهما : •سياسة المستثمر . الوضع العام الاقتصادي فهناك سياسة توضع لشركات أو لأفراد تفضل المغامرة للحصول على عائد أسرع وأكبر وهناك وضع اقتصادي معين يوجه المستثمرين إلى اختيار أحد تلك الاستثمارات دون غيرها كوضع الطفرة العقارية تجعل التوجه للنوع الأول أكثر جدوى وفي الأزمات يتوجه الغالبية للنوع الثالث وفي حال وجود التمويل العقاري للمطورين بكثرة يتوجه الغالبية للنوع الثالث. ولن يسعني المجال في هذا المقال أن أستعرض أيّا من تلك الأنواع مفيدا أو غير ذلك على الاقتصاد بشكل عام أو أن أتطرق لمدى أهمية أن نملك ثقافة التنوع بين تلك الأنواع من الاستثمار فمن الحكمة والذكاء أن تكون هناك نسب مختلفة لحجم السيولة المستثمرة في المجال العقاري بين تلك الأنواع من الاستثمار الأمر الذي سيجعل استثمارك أكثر ربحية ونجاحاً على المدى البعيد **المصدر: الخليج**

الدولية

الاقتصاد الامريكي يخلق 243 الف فرصة عمل جديدة في يناير
صفحة 02 ◄

البنك الدولي: انخفاض أسعار الغذاء عالميا في 2012
صفحة 02◄

الاقليمية

تركيا تسمح للسعوديين بتملك وبيع العقارات مباشرة
صفحة 03 ◄

تحليل-أسعار الغاز في بريطانيا عرضة لقفزات مع هيمنة الامدادات القطرية
صفحة 03◄

المحلية

مكتب الاستثمار الأجنبي بدبي يستقطب استثمارات بـ 3,44 مليار درهم في 2011
صفحة 04◄

يساهم بـ 13% من الناتج المحلي للإمارة - دخول 178 منشأة صناعية جديدة بدبي خلال 2011
صفحة 04◄

المقال الأسبوعي
الضريبة البيئية Environmental tax
صفحة 05◄

البنك الدولي: انخفاض أسعار الغذاء عالميا في 2012

أشار البنك الدولي، في آخر تقرير، إلى انخفاض أسعار الغذاء على مستوى العالم، في الربع الأخير من العام 2011 بنسبة 8 في المائة، مع توقعات بتواصل الانخفاض بشكل عام في العام 2012. وجاء في التقرير الذي نشر على الموقع الرسمي للبنك، بعنوان "مراقبة أسعار الغذاء،" أن مبررات هذا الهبوط في الأسعار، هو تراجع طلب المستهلكين بشكل عام، نتيجة لركود الاقتصاد العالمي، والانخفاضات المتوقعة في أسعار الطاقة والنفط الخام، وتوقع زيادة المعروض من الأغذية عام 2012. وجاء في التقرير انه "لا تزال هناك بعض الضغوط على الأسعار نحو الارتفاع، ومن هذه الضغوط احتمال زيادة الطلب على أنواع الوقود الحيوي، فيما لو ارتفعت أسعار النفط مرة أخرى، بالإضافة إلى التقلبات المناخية. ويذكر أن دول في شمال أفريقيا والشرق الأوسط تسعى حثيثا لإيجاد سبل لتخفيف وطأة ارتفاع أسعار الغذاء عن كاهل مواطنيها، بعد أجراس الإنذار التي قرعتها الاحتجاجات على الحكام المستبدين من ليبيا إلى اليمن. حيث سعت دول مجلس التعاون الخليجي، لتعزيز معروضات الغذاء المحلي، من خلال شراء أو استئجار أراض صالحة للزراعة في عدد مختلف من الدول الآسيوية والأفريقية ودول أميركا اللاتينية، بغرض تحقيق قدرة ثنائية على تعزيز إنتاجية الغذاء وتقليل فرص التعرض لإخفاقات السوق بالإضافة إلى القيود التي تفرض على الصادرات.

المصدر: CNN Arabic

واردات النفط الصينية ستنمو بأبطأ معدل في 6 سنوات في 2012

نقل الاعلام الصيني المحلي يوم الجمعة عن تقرير لشركة النفط الوطنية الصينية (سي.ان.بي.سي) قوله ان صافي واردات الصين من النفط الخام من المتوقع أن ترتفع 5.9 بالمئة هذا العام وهو أبطأ معدل نمو منذ 2006 بسبب تباطؤ الاستهلاك. ونقلت صحيفة بكين تايمز عن تقرير سي.ان.بي.سي أن من المتوقع أن يبلغ صافي واردات النفط الخام في ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم 266 مليون طن في 2012 مقارنة مع 251.26 مليون طن في العام الماضي. وقالت "نمو الاقتصاد الصيني سيهدأ في ظل مزيد من التباطؤ للنمو الاقتصادي العالمي وبالتالي فان النمو المتسارع في استهلاك النفط (في السنوات الاخيرة) قد يهدأ." وأضافت أن من المتوقع أن يكون العرض والطلب المحلي للديزل في 2012 "متوازنا بوجه عام" بينما ستكون السوق متخمة بمعروض البنزين. وقاد استهلاك الوقود المرتفع في الصين النمو العالمي للطلب على النفط مجددا في 2011 حيث ارتفع الطلب المقدر على النفط 6.8 بالمئة أو 590 ألف برميل يوميا خلال السنة. ويتوقع محللون أن ينمو الطلب الصيني على النفط بما بين خمسة وسبعة بالمئة هذا العام وتميل معظم التوقعات الى الحد الادنى من هذا النطاق لان فتور الاقتصاد العالمي يضغط على قطاع التصنيع الصيني الذي يركز على التصدير.

المصدر: رويترز

الاقتصاد الامريكي يخلق 243 الف فرصة عمل جديدة في يناير

تمكن الاقتصاد الامريكي من ايجاد 243 الف فرصة عمل جديدة في شهر يناير الماضي، مما يمثل اكبر عدد من فرص العمل الجديدة في الشهور التسعة الاخيرة. وقد فاق هذا العدد التوقعات، حيث كان المحللون يتوقعون ان لا يزيد عدد فرص العمل الجديدة عن 150 الف. وقد انخفض بذلك معدل البطالة في الولايات المتحدة الى 8,3 في المئة، وهي ادنى نسبة منذ ثلاث سنوات تقريبا بعد ان كانت 8,5 في المئة في ديسمبر المنصرم. وقد شملت فرص العمل الجديدة قطاعات الخدمات والسياحة والصناعة. فقد وفر قطاع السياحة، الذي يشمل الفنادق والمطاعم، 44 الف فرصة عمل جديدة في الشهر الماضي. اما قطاع المبيعات، فقد اضاف 11 الف فرصة عمل، بينما اضاف قطاع الخدمات الذي يشمل مجالات المحاسبة والهندسة المعمارية والمدنية والميكانيكية والكهربائية 70 الف فرصة عمل في الفترة ذاتها. وتشير هذه الارقام الى ان الاقتصاد الامريكي يسير على طريق التعافي التدريجي، ففي الايبوع الماضي اعلن عن ان الاقتصاد قد نما بنسبة 2,8 في المئة في الربع الاخير من العام المنصرم، اي بزيادة 1 في المئة عن الربع الذي سبقه. كما اشارت احصاءات اخرى الى ان القطاع الصناعي في الولايات المتحدة نما بوتيرة اعلى في الشهر الماضي مما في الاشهر السبعة الاخيرة.

المصدر: BBC Arabic

نمو الاقتصاد العالمي عند أعلى مستوى في 11 شهرا في يناير

أظهر تقرير نمو اقتصاد القطاع الخاص العالمي بأعلى مستوى في 11 شهرا في يناير كانون الثاني مع تعزز المشاريع الجديدة مما دفع الشركات الى تعيين مزيد من الموظفين. وانتعش مؤشر الناتج الاجمالي العالمي الذي يضعه جيه.بي مورجان بالتعاون مع مؤسسات بحثية ومعاهد لإدارة التوريدات ليصل الى 54.6 في يناير من 52.7 وليظل فوق مستوى الخمسين الذي يفصل النمو عن الانكماش. وارتفع مؤشر قطاع الخدمات العالمي الى 55.4 من 53.0. وقفز مؤشر الطلبيات الجديدة الى 54.0 من 51.5 وهي أعلى قراءة منذ مارس اذار الماضي في حين قامت الشركات بتعيين موظفين جدد بأسرع ايقاع في عشرة أشهر. كانت بيانات سابقة من الولايات المتحدة أظهرت تسارع وتيرة النمو في قطاع الخدمات الامريكي على نحو غير متوقع في يناير لتصل الى أعلى مستوياى في نحو عام في حين سجل خلق الوظائف أسرع ايقاع في تسعة أشهر. ونما قطاع الخدمات الضخم بمنطقة اليورو للمرة الاولى في أربعة أشهر الشهر الماضي لكن بشكل ضعيف جدا في حين نما قطاع الخدمات البريطاني بأسرع معدل في عشرة أشهر. وحل الضعف بقطاع الخدمات الصيني الناشئ في يناير لكنه نما في الهند بأسرع وتيرة في ستة أشهر. وتسارع نمو نشاط الصناعات التحويلية العالمي في يناير لكنه ظل دون معدلاته للمدى الطويل حسبما أفاد مسح منفصل يوم الاربعاء. ويجمع المؤشر العالمي بيانات دول من بينها الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا والصين وروسي

المصدر: رويترز

تركيا تسمح للسعوديين بتملك وبيع العقارات مباشرة

كشف الملحق التجاري التركي في مدينة جدة السعودية جاويد أزدجام، عن أن السلطات التركية ستقرُّ خلال الشهرين أو الثلاثة المقبلة قانوناً يسمح للسعوديين بتملّك وبيع العقارات مباشرة دون أي اشتراطات للاستثمار هناك، لافتا إلى أن هذه الخطوة ستؤدي إلى قفزة في تدفق الرساميل السعودية إلى تركيا نظرا لكثرة زياراتهم لها. وتعهد الملحق التجاري التركي في حوار مع صحيفة الاقتصادية باستحواذ شركات المقاولات التركية على نحو 30 في المائة من المشاريع التي تعتزم السعودية تنفيذها حتى عام 2020 المقدرة قيمتها بـ 600 مليار دولار، إذا ما وجدت الشركات التركية تسهيلات ودعما من الرياض. وطالب بأن يعامل رجال الأعمال الأتراك بالمثل فيما يخص الحصول على التأشيرات أثناء قدومهم للاستثمار في السعودية، مبيِّنا أنهم يواجهون صعوبات بالغة ويجب عليهم تلقي دعوة من نظرائهم السعوديين الذين يحصلون على تأشيرة الدخول من المطارات التركية مباشرة. وقال ازدجام إن حجم المشاريع التي تنفذها شركات المقاولات التركية في السعودية حالياً يصل إلى نحو 40 مليار ريال، مطالباً المملكة بالأخذ في الحسبان سجل شركات المقاولات التركية خارجياً أثناء ترسية المشاريع التنموية في البلاد. وأوضح ازدجام أن السلطات التركية ستقر خلال الشهرين أو الثلاثة المقبلة قانوناً يسمح للسعوديين وغيرهم بتملك وبيع العقارات مباشرة دون أية اشتراطات للاستثمار هناك.

المصدر: العربية.نت

البنك المركزي المصري يترك اسعار الفائدة بلا تغيير

ترك البنك المركزي المصري أسعار فائدة الايداع والاقراض لمدة ليلة واحدة بلا تغيير يوم الخميس على خلاف تنبؤات بعض المحللين الذين توقعوا زيادتها. وقال البنك المركزي في موقعه على شبكة الانترنت ان لجنة السياسة النقدية التابعة له أبقت سعر فائدة الاقراض الرئيسي بلا تغيير 10.25 في المئة وفائدة الايداع دونما تغيير 9.25 في المئة بعد اجتماعها العادي. وكان محللون تنبأوا ان يسفر الاجتماع عن ابقاء اسعار فائدة ليلة واحدة دونما تغيير. وتنبأ اخرون زيادة تتراوح من 25 نقطة أساس الى 125 نقطة أساس. وترك البنك ايضا سعر الخصم دونما تغيير 9.5 في المئة. وكان بعض المحللين تنبأوا ان يرفع البنك المركزي اسعار الفائدة لابطاء معدل التضخم المتسارعة وتيرته واجتذاب أموال الى النظام المصرفي للبلاد. وقفز معدل التضخم الاساسي الى 9.5 في المئة في ديسمبر من أدنى مستوى له في أربعة اعوام 7.1 في المئة الذي سجله في اكتوبر تشرين الاول واستخدم البنك المركزي نصف احتياطياته من النقد الاجنبي للدفاع عن العملة المحلية الجنيه خلال الاضطرابات السياسية والاقتصادية العام الماضي. وقالت اللجنة النقدية للبنك المركزي في بيان ان معدل نمو الاقتصاد بلغ 0.4 في المئة في الربع الثاني لعام 2011 و0.3 في المئة في الربع الثالث وان مشكلات منطقة اليورو واستمرار عدم الاستقرار السياسي في مصر قد "يخلقان مخاطر تراجع لاجمالي الناتج المحلي وهو يمضي قدما." وحذرت اللجنة من مخاطر التضخم في بيانها الذي صاحب قرار ابقاء اسعار الفائدة بلا تغيير. وكانت اللجنة النقدية رفعت في اجتماعها السابق من 24 من نوفمبر تشرين الثاني اسعار الفائدة على غير المتوقع وذلك للمرة الاولي منذ أكثر من عامين.

المصدر: رويترز

تحليل-أسعار الغاز في بريطانيا عرضة لقفزات مع هيمنة الامدادات القطرية

من المحتمل أن تصبح أسعار الغاز في بريطانيا أكثر تقلبا وأن تسجل قفزات مفاجئة خلال الاعوام القليلة المقبلة بعد أن انتقلت بريطانيا من وضع الاكتفاء الذاتي الى الاعتماد المتزايد على واردات الغاز الطبيعي المسال من قطر. وتظهر أحدث بيانات للحكومة البريطانية أن واردات الغاز الطبيعي المسال من قطر كانت تعادل 52 بالمئة من استهلاك الغاز خلال الاشهر التسعة الاولى من عام 2011 صعودا من 11 بالمئة في عام 2009 كله. وكان نصيب قطر أيضا 85 بالمئة من امدادات بريطانيا من الغاز الطبيعي المسال في الفترة بين يناير كانون الثاني ونوفمبر تشرين الثاني من العام الماضي وحلت نيجيريا في المركز الثاني بنسبة ضعيفة قدرها خمسة بالمئة فحسب. وقد تتعرض سوق الغاز في بريطانيا لتحويل شحنات الغاز القطرية الى بلدان تدفع ثمنا أكبر أو لقيود على حركة الملاحة أو لتعطيلات غير مزمعة لمنشات الانتاج. وقال تاجر غاز بريطاني في مؤسسة مرافق عامة "اذا قطعت امدادات الغاز الطبيعي المسال القطرية الى بريطانيا فان أسعار الغاز البريطانية ستقفز الى مستويات مرتبطة بالنفط لاجتذاب الواردات وربما الى مستويات أكبر من ذلك لاجتذات الغاز المسال من أماكن أخرى." وكان حدث يعتبر أمرا عاديا في أسواق أخرى - وهو تسرب أنباء في الصيف الماضي عن برنامج الصيانة الخريفي لوحدات انتاج الغاز المسال في قطر - قد تسبب في ارتفاع أسعار الغاز البريطانية ثلاثة بالمئة في يوم واحد. وقفزت أيضا أسعار الغاز البريطانية في مارس اذار من العام الماضي حينما تعرضت اليابان - وهي مستورد رئيسي للغاز المسال - لازمة فوكوشيما النووية وبدأت احلال واردات غاز اضافية محل الطاقة النووية. وبحلول ديسمبر كانون الاول كانت واردات اليابان من قطر مثلي مستوياتها قبل عام. وقد يؤدي احتمال حدوث زيادة ثابتة في حاجة اليابان الى مزيد من الغاز الى تحويل مسار شحنات الغاز المسال المتجهة الى أوروبا ورفع أسعار الغاز البريطانية مرة أخرى في وقت لاحق من هذا العام

المصدر: رويترز

مكتب الاستثمار الأجنبي بدبي يستقطب استثمارات بـ 3,44 مليار درهم في 2011

حقق مكتب الاستثمار الأجنبي في دائرة التنمية الاقتصادية بدبي مجموعة من الإنجازات التي تضاف إلى رصيده خلال عام 2011، حيث قام باستقطاب وتعزيز استثمارات 77 شركة في إمارة دبي يصل إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 44 .3 مليار درهم، وإجمالي عوائد اقتصادية تصل إلى 57 .16 مليار درهم . تمثل الشركات الجديدة مجموعة متنوعة من المجالات ومنها الخدمات اللوجستية والبناء والتكنولوجيا والمواد الكيميائية والطاقة المتجددة، ما يعكس بشكل واضح تنوع الفرص الاستثمارية وجدوى الخدمات التي توفرها حكومة دبي في مختلف القطاعات . وقال فهد القرقاوي، المدير التنفيذي لمكتب الاستثمار الأجنبي: "شهد العام الماضي مكاسب مجزية لمكتب الاستثمار الأجنبي من خلال تعزيز علاقاته مع الحكومات الدولية ووكالات ترويج الاستثمار ومجتمع المستثمرين من جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى تبادل أفضل الممارسات في تشجيع تدفق رؤوس الأموال للاستثمارات في دبي . كما ساعد المكتب أصحاب الشركات الجديدة في تطوير أعمالهم من خلال توفير كافة البحوث والدراسات المتعلقة بالواقع الاقتصادي في دبي ووسائل تعزيز التواصل والتعرف إلى التحديات التي قد تواجه أصحاب المشاريع من المستثمرين الأجانب والعمل على حلها". وأكد القرقاوي أن المكتب أسهم في تعزيز المكانة الاقتصادية والاستثمارية لإمارة دبي كمركز إقليمي ووجهة للاستثمار الأجنبي عبر مجموعة واسعة من المنصات بما في ذلك المحافل التجارية والصناعية الدولية والمحلية، وورش العمل والزيارات المتبادلة بين الوفود التجارية، إضافة إلى جميع الفعاليات التي استضافها المكتب خلال العام 2011 . وواصل مكتب الاستثمار الأجنبي تقديم العديد من الخدمات الاستشارية بهدف تحقيق المزيد من النمو والاتصال مع الشركات القائمة، حيث تواصل خلال العام الماضي مع 191 شركة، ووقع 9 مذكرات تعاون مع عدد من المؤسسات والشركات على المستوى الدولي لتعزيز معرفة المستثمرين بدبي

المصدر: الاتحاد

يساهم بـ 13% من الناتج المحلي للإمارة - دخول 178 منشأة صناعية جديدة بدبي خلال 2011

ارتفع عدد المنشآت الصناعية في دبي نهاية عام 2011 إلى 3176 منشأة بعد أن شهدت الترخيص لـ 178 منشأة جديدة في العام الماضي، بحسب بيانات لدائرة التنمية الاقتصادية بالإمارة، فيما يشكل قطاع الصناعة نحو 13,2% من الناتج المحلي للإمارة. وذكرت دراسة أعدتها مؤسسة دبي لتنمية الصادرات، أن قطاع الصناعة لا يزال أحد أكبر القطاعات غير النفطية المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي في دبي، خاصة مع الدعم المتزايد الذي توليه الحكومة لهذا القطاع، والتسهيلات المالية والتمويل الذي يحظى المصنعون المحليون به. ويحتل قطاع الصناعة المرتبة الرابعة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 13,2%، بقيمة تبلغ 38,72 مليار درهم، في حين يحتل قطاعا تجارة الجملة والتجزئة المركز الأول بنسبة 30%، وبقيمة 89 مليار درهم، وقطاع النقل والتخزين والاتصال بنسبة 14%، وبقيمة 41,55 مليار درهم، بينما قطاع العقارات وأنشطة الأعمال جاء ثالثا بنسبة 13,9%، وبقيمة 40,29 مليار درهم. ويوفر قطاع الصناعة ما يصل إلى 8% من إجمالي الوظائف في إمارة دبي، تتناسب طردياً مع مساهمة القطاع في إجمالي الناتج المحلي، الأمر الذي يعد مؤشراً على توافق مستوى التوظيف مع الإنتاجية. وأفادت مؤسسة دبي لتنمية الصادرات بأن النمو في قيمة الصادرات المباشرة، وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي للإمارة، يؤكد أن الصادرات ساهمت في توفير نمو مستدام لقطاع الصناعة خلال الأزمة المالية العالمية. وشهد قطاع الصناعة نمواً بمعدل يبلغ نحو 8% سنويا خلال الفترة من عام 2007 حتى عام 2010، وهو ما يرجع إلى ثبات مستويات الأسعار، وذلك بالرغم من الانخفاض النسبي في أداء القطاع خلال عامي 2008 و2009، فيما سجل عام 2010 نمواً في مساهمة القطاع في إجمالي الناتج المحلي، حيث وصل إلى 11% مقارنة مع 6,2% في عام 2009.

المصدر: الاتحاد

114 مليار درهم قيمة الاستثمارات الصناعية في الدولة بنهاية 2011 بنسبة نمو 12,8% عن 2010

ارتفع حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي بالدولة إلى أكثر من 114 مليار درهم، بنهاية العام الماضي 2011 مقابل 101,1 مليار درهم في 2010 محققاً نمواً بنسبة 12,8%، بحسب عبدالله سلطان الشامسي مستشار شؤون الصناعة بوزارة الاقتصاد. وأكد أن العام الماضي شهد تطورات مهمة في القطاع الصناعي، حيث ارتفع عدد المنشآت الصناعية إلى أكثر من 5200 منشأة في مختلف القطاعات، مقابل 4960 منشأة مع نهاية 2010، بزيادة 240 مشروعاً. وبين بأن قطاع الصناعة شهد في السنوات الماضية تطوراً ملحوظاً من حيث عدد المنشآت والاستثمارات، كما أصبحت المنتجات الصناعية تعتمد على الجودة وتنافس المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية والعالمية. وأشار إلى أنه تم إنجاز المرحلة الأولى من خارطة الصناعة لدولة الإمارات، وجرى مؤخرا بحث ما تم إنجازه مع الفريق الفني الخاص، ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، مبيناً أن المرحلة الأولى تتضمن جمع المعلومات وتحليلها، ونأمل في أن يتم إنجاز الجانب الأكبر من الخارطة خلال الحالي، لتنفيذ استراتيجية الوزارة في القطاع الصناعي. وأوضح الشامسي أن قانون تنظيم الصناعة الجديد، في مراحل النقاش لمقترحات وآراء الدوائر المحلية، مبينا بأن الوزارة تعمل على استيعاب جميع الآراء بشأن القانون ليخرج في النهاية متضمناً الرؤى كافة، ويتجاوز أي متغيرات مستقبلية، معرباً عن أمله بأن يرى القانون النور خلال العام الحالي. وقال إن نتائج التقرير الصناعي السنوي المبدئية، تشير إلى تطور كبير في القطاع الصناعي، وتمثل الصناعات المعدنية والبتروكيماويات، والصناعات الغذائية وصناعة المعدات، والألمنيوم والحديد أهم القطاعات الإنتاجية والتصديرية، لافتا إلى أن الإحصاء المبدئي لا يتضمن كل المنشآت الصناعية في أبوظبي، والتي سترفع بدورها من قيمة القطاع الكلية.وتوقع الشامسي أن يكون العام 2012 بداية لنقلة نوعية في القطاع الصناعي وتطوره، من خلال استكمال البنية القانونية، والخارطة الصناعية على مستوى الدولة، والتي تتم بالتعاون مع بيت استشاري عالمي، مع الأخذ بعين الاعتبار مقترحات الحكومات المحلية.

المصدر: الاتحاد

الضريبة البيئية Environmental tax

احدى ادوات المهمة التي يمكن الاعتماد عليها لمعالجة مشكلة التلوث البيئي خاصة في الدول النامية والاعتماد عليها في تفعيل قوى السوق، تطبيق ضريبة موحدة على التلوث بكافة انواعه واشكاله التي يؤدي الى اثار ايجابية ولذلك فكل ما هو سائد حاليا ان يكون للإصلاح الضريبي دور فعال ولو جزئياً في بداية الامر من اجل تخفيض معدلات التلوث الناتجة عن ممارسة نشاطاتهم الانتاجية. وتفرض الضرائب البيئية لتعزيز مبدا (الملوث يدفع) لدمج تكاليف اصلاح الاضرار في سعر المنتج. وخلق الحافز لكل من المنتجين والمستهلكين بتغيير النشاطات المؤثرة سلباً على البيئة، وتحقيق سيطرة اكبر على التلوث، وزيادة العائدات التي يمكن توجيهها الى تحسين البيئة. مع انه قد دافع جميع دول الاتحاد الاوروبي في اجتماع كيتو عن فكرة حماية البيئة من خلال فرض الرسوم و الضرائب البيئية من اجل حماية البيئة ومقاومة الاحتباس الحراري لكن في الاخير نجح المقترح الامريكي من جعل الجباية (Ecotax) احسن وسيلة معاصرة لحماية البيئة . وتعتبر الان الجباية اهم اداة من ادوات الاتفاقيات المتعددة الاطراف لحماية البيئة وتعتبر ايضا من انجح وسائل الاقتصادية الحالية لحماية البيئة والاكفأ على الاطلاق ان الجباية تمثل الضرائب والرسوم المفروضة من طرف الدول بغرض التعويض عن الضرر الذي يسببه الملوث لغيره . ولقد تحدث معظم الدول والحكومات في العالم بغرض الضرائب والرسوم من اجل الحد للتلوث البيئي . وتعتبر الجباية هي احدى السياسات الوطنية والدولية المستحدثة التي تهدف الى تصحيح نقائص عن طريقة وضع تسعيرة او رسم او ضريبة التلوث، ومن اهم فوائده :

- تعتبر اجراءات عقابية بشكل غرامات مالية او عقوبات جنائية تجاه كل من يخالف قوانين حماية البيئة.
- تصحيح نقائص الموجودة في وسائل اخرى من حماية البيئة .
- ضمان بيئية صحية عالمية.
- غرس ثقافة المحافظة على البيئة.
- حقيق تنمية سريعة ذات فوائد مشتركة.
- ايجاد مصادر مالية جديدة من خلالها يتم ازالة النفايات.
- تشجيع عن عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة او الخطيرة.

ومن انواع الضرائب البيئية:

مثل (ضرائب الطاقة، ضرائب الموارد الطبيعية، ضرائب التلوث والتي تشمل على الانبعاثات المقاسة (غازيه وسائله) ماعدا (CO2) كاربون داي اوكسايد لأنه ضمن ضرائب الطاقة. ان الاعتماد على النظام الضريبي في معالجة مشاكل التلوث هو الاسلوب الاكثر شيوعاً على المستوى الدولي حيث تعد ضريبة النفايات من اكثر اشكال الضرائب استخداماً. ولقد قامت منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) بإجراء مسح على (14) دولة عام 1987 واتضح انه من بين 153 حاله تطبيقية لأدوات السوق في معالجة التلوث البيئي هناك 81 حالة اعتمدت على ضرائب التلوث، وقد كانت تلك الضرائب حافزاً حقيقياً على تحسين جودة ونوعية البيئة بالإضافة الى المورد المالي الذي حققته. ومن أهم ادوات النظام الضريبي التي يمكن الاعتماد عليها في معالجة مشكلة التلوث والحد من اثارها السلبية ما يلي:

1- الضريبة على المنتجات : تقوم الحكومة بفرض ضريبة قيمية او نوعية على الانتاج في مختلف الوحدات الانتاجية التي يصاحب انتاجها تلوث للبيئة واحداث اضرار اجتماعية.

2- الضريبة على النفايات او الانبعاثات: تختلف هذه الضريبة عن سابقتها في انها تفرض على مخلفات النشاط الانتاجي للوحدات الاقتصادية، كما انها تمارس دور الاسعار السوقية للتكلفة الخارجية للتلوث. فهي تعكس قيمة الاثار الخارجية السلبية الناتجة عن تشغيل المشروعات الملوثة للبيئة. ووفقاً لهذه الضريبة يسعى المنتجون الى تخفيض الانبعاثات من خلال مجموعة من الاجراءات كبعض التغييرات في نوعية المدخلات المستخدمة او التحول الى انتاج منتجات اخرى اقل تلويثاً. وبالتالي فان جوهر استخدام هذا الشكل من الضريبة هو اعطاء الحرية للمنتج الملوث للبيئة في البحث واختيار الطريقة الملائمة لتخفيض حجم الانبعاثات الملوثة للبيئة الى مستويات مقبولة.

ويترتب على هذه الضريبة وفق الشكل السابق ما يلي:

- اجبار المنتج على دفع تكلفة اضافية تتضمن تكلفة التخلص من النفايات او تكلفة معالجتها مما يحفز المنتج بدوره الى التحكم بمستويات النفايات المصاحبة للإنتاج كي لا يتحمل تلك التكلفة الاضافية.
- طالما ان هدف الوحدة الاقتصادية تدنية التكاليف او تعظيم الربح فان هذا الهدف لن يتحقق الا عند المستوى الذي تتعادل عنده التكلفة الحدية للتحكم مع معدل الضريبة على النفايات. ولكن يعاني فرض ضريبة النفايات من الصعوبات التالية :

- انها تسمح بالوصول الى حجم الانتاج مع مستويات التلوث الى مستويات مثلى اجتماعياً في حالة المنافسة غير الكاملة، ففي هذه الحالة سوف ينقل الجزء الاكبر من الضريبة الى المستهلكين دون الاهتمام بمعالجة النفايات طالما ان المستهلك هو الذي يتحمل العبء الاكبر من هذه الضريبة.
- الجمود وعدم المرونة حيث ان فرض ضريبة موحدة على كل وحدة من وحدات التلوث بغض النظر عن طبيعتها وحجم انتاجها ونشاطها الملوث سوف يضر بالمشروعات الصغيرة في اوقات الكساد. ومن هنا فانه من المفيد ان نبين ماهي المشكلات التي تواجه الحكومة عند فرض الضريبة على المنشاة او الوحدات الاقتصادية الملوثة للبيئة :
- صعوبة التوصل الى المستوى المناسب للضريبة الحكومية الواجب فرضها على المنشاة الملوثة للبيئة.
- صعوبة التنفيذ وادارة خاصة اذا ما اتسم عمل السلطات بالبيروقراطية وانتشار الرشوة والفساد الاداري.

وعند فرض الضرائب الحكومية على المنشآت الملوثة للبيئة يجب :
- اتسام هذه الضريبة بالمرونة وفقا لنوع النفايات . - استخدام جزء كبير من الايرادات الضريبية المفروضة على المنشآت الملوثة للبيئة في تدعيم بحوث تكنولوجيا معالجة النفايات وتطبيق طرق اكثركفاءة للتقليل من كمية النفايات.

دور الضريبة البيئية في حماية البيئة:

من الملاحظ أن مشكلة التلوث البيئي أصبحت من أهم المشكلات التي تواجه الإنسان في القرن الحادي والعشرين؛ إذ إنه ترك لنفسه العنان في استغلال البيئة واستنزاف مواردها الطبيعية، لدرجة الإضرار بهذه الموارد، بل أصبحت حياته مهددة بكثير من الأمراض والمخاطر. وقد لفتت مشكلة التلوث البيئي الأنظار منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين الميلادي الماضي، بسبب التقدم العلمي والتقني الذي شهده العالم، خاصة في المجال الصناعي. ونظرا لمخاطر العديدة التي يسببها التلوث البيئي فقد اتجهت الدراسات العلمية المخصصة لبحث هذه الظاهرة منذ نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن العشرين. حيث انصب الاهتمام اساسا على التلوث الناجم عن الانشطة الصناعية للدول الصناعية، وعدت تلك الدول المسؤول الاول عن كثير من مشكلات التلوث البيئي، فأشارت بعض الدراسات على سبيل المثال الى ان الولايات المتحدة التي يقل عدد سكانها عن عشر سكان العالم تنتج نحو ثلث النفايات المطروحة في الماء والهواء. وعقدت المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية على الاصعدة المحلية والاقليمية والعالمية التي نبهت الى خطورة التلوث البيئي من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية منها مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقدت في ريو دي جانيرو في عام 1992 الذي اوصى بضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية البيئة من التلوث، اهمها الضريبة البيئية. وامام مخاطر التلوث البيئي اقترحت بعض الدراسات الاقتصادية الاخذ بنظام الضريبة البيئية، كوسيلة من وسائل مواجهة التلوث البيئي والحد منه بأسلوب اقتصادي. ويقصد بالضريبة البيئية (الزام الممول، جبرا وبصفة نهائية و دون مقابل، بدفع مبلغ نقدي محدد لخزانة الدولة، بقصد حماية البيئة) اي انها عبارة عن اقتطاع اجباري يدفعه الفرد اسهاما منه في التكاليف والاعباء العامة وذلك باعتبار ان حماية البيئة تندرج ضمن الاعباء العامة. ومن اهم المبررات التي استند اليها انصار فرض تلك الضريبة البيئية، انها اجراء يهدف الى حماية حياة الانسان، بتوفير الظروف البيئية المناسبة الخالية من كل مظاهر التلوث، ان الضريبة ينبغي ان تفرض بأسعار معقولة بالنسبة الى السلع ذات الاستعمال الشائع، وهي تلك السلع التي لا يترتب عليها كقاعدة عامة اي اثار ضارة، وتعني من ناحية اخرى ان الضريبة تفرض بأسعار مرتفعة على السلع الاكثر ضررا. كما يبرر انصار فرض الضريبة البيئية الاخذ بها بانها تهدف الى حماية صحة العامة للمواطنين، والصحة في حد ذاتها احد اشكال التنمية، بل انها ركيزة اساسية لها، اذ انها جزءا من رأسمال الانساني. هذا فضلا عن ان فرض الضريبة البيئية من شانه ان يساعد على منع – او حتى على الاقل التقليل من –استهلاك المواد التي تسبب اضرارا للصحة العامة والكفاءة في العمل، وكلاهما يعد مطلبا اساسيا لرفع مستوى الانتاجية. كما ان العائد الناتج من الضريبة يمكن استخدامه في تعويض الضحايا الذين تثبت اصابتهم بأضرار من جراء التلوث البيئي. ويبرر فرض الضريبة البيئية ايضا ما يترتب على العوادم التي تنتجها المصانع وغيرها من اثار سلبية تتطلب اتخاذ اجراءات مكلفة اقتصاديا للقضاء عليها او التخفيف منها. فالدخان الناتج عن احد المصانع مثلا يتسبب في تحمل السكان المجاورين للمصنع تكاليف طبية ونظافة، على الرغم من انهم لا يستفيدون من المنتجات الى ينتجها هذا المصنع. ولهذا فان فرض ضريبة بيئيةيمكن ان يسهم في انتاج الكثير من البضائع والمنتوجات دون اثار جانبية لعملية الانتاج. ومن المعلوم ان السبب في وجود العوادم وكثرتها هو انها ارخص طريقة لصنع الكثير من الاشياء او لاستهلاكها، فالقاء الفضلات يعد بالنسبة لمن يسلك هذا السلوك ارخص من ان يشتري سلة مهملات، والقاء الفضلات في النهر يعد ارخص من تنظيفها، لكنه يكون اكثر تكلفة بالنسبة للجميع. فاذا تم القاء فضلات احد المصانع في نهرمجاور، فان هذه العملية لا تكلف اصحاب المصنع اي تكلفة اقتصادية، ولكن السكان الذين يقيمون بجوار هذا النهر سيتحملون نفقات مالية باهظة بسب استخدامهم مياه النهر الملوثة. وتشير بعض الدراسات الاقتصادية الى ان مواجهة التلوث البيئي تكلف الدول والافراد نفقات مالية باهضة، فمواطنو دول الاتحاد الاوروبي على سبيل المثال ينفقون نحو 1.5% من الناتج الوطني الاجمالي من جراء الاختناقات في الشوارع، وينفق سكان بانكوك نحو 2.1% من الناتج الوطني الاجمالي لهذا السبب.

وعلى ذلك فالمبرر الاساسي لفرض الضريبة البيئية يتمثل في انها وسيلة تجبر الافراد والشركات على ان تسلك احد السبل الثلاثة الاتية :
1- اما ان تتوقف تماما عن النشاط الملوث للبيئة. 2- او ان تتحمل تكاليف نشاطها الضار بالبيئة بحيث يتم استخدام حصيلة الضريبة في معالجة الاضرار التي سببها السلوك البيئي الضار. 3- او ان تبحث عن حلول فنية تكفل قيامها بانشطتها دون تلويث البيئة.

توجد هناك نوع اخر من الضريبة البيئية لحماية البيئة والتي تسمى ب(ضريبة الازدحام)

وجرى هذه التجربة في ستوكهولم في عام 2006.وهوعبارة عن ضريبة يجب على كافة مالكي العربات المسجلة في السويد ان يدفعوا ضريبة الازدحام خلال عبوره عبر احدى محطات الدفع ،البالغ عددها (18) محطة، خلال ايام الاسبوع العادية من ساعة (6.30 صباحا-الى 6.30 مساءاً) سواءا عند الدخول او الخروج في وسط ستوكهولم ويستثني العربات التالية من ضريبة الازدحام :(عربات الانقاذ- الباصات التي لايقل وزنها عن (14) طن – العربات المسجلة في سلك الدبلوماسي- سيارات التاكسي- الدراجات النارية- العربات التي تحمل لوحات اجنبية- العربات العسكرية-سيارات كهربائية- او غازية غير غاز السائل.والهدف من هذه الضريبة او الرسوم البيئية بهدف تقليل الطوابير وتحسين وضعية البيئة وحمايته من التلوث